

نظم الحماية الاجتماعية في الأردن قبل وبعد أزمة اللجوء السوري

د. فواز رطروط

مستشار وزير التنمية الاجتماعية للسياسات والناطق الإعلامي باسم الوزارة ومدير

الاتصال بها

حالة واقعية:

قبل أيام من شهر تشرين الثاني من عام 2017، وجدت إحدى فرق مكافحة التسول في عمان طفلا سوريا يبلغ سنه 9 سنوات يبيع العلكة، ونظرا لأن وضع هذا الطفل يؤشر على تعرضه للخطر عملا بالفقرة (ز) من المادة 32 من قانون الأحداث الأردني النافذ، فقد تدخلت الفرقة في وضعه وتبين من نتائج تشخيص وتقييم حالته ما يلي:

- الطفل متسرب من المدرسة.
- الطفل في نظر أسرته مصدر دخل لها؛ لكونها تواجه تحدي فقر الدخل بالرغم من حصولها على المساعدات.
- يساعد الطفل في الإنفاق على أسرته من خلال يجمعه من مال إثر تظاهره ببيع العلكة، بل تسوله، فهو جمع 15 دينارا أردنيا في ساعتين أي 11 دولار أمريكي.
- كان وضع الطفل مثيرا للعطف؛ لكونه كان يبكي ويشير بأنه مطالب بإحضار مبلغ من المال لأسرته وإلا فقد يتعرض للأساة أو العنف من أسرته.

وعليه يظهر من هذه الحالة بأن الطفل صاحب الحالة يحتاج للحماية الاجتماعية التي تكلفها الدولة الاردنية للأطفال بصرف النظر عن جنسياتهم بموجب تشريعاتها، مما يؤكد بأنها لا تميز بين الأطفال حين تقديمها لخدمات الحماية لهم.

أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن:

للحماية الاجتماعية الاردنية ارضياتها الكبرى والوسطى والصغرى، فأرضيتها الكبرى تشمل على عمليات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحوكمة والتنمية الحضرية ومثلتها التنمية الريفية ، وما يشير إلى حدوثها المعطيات التالية:

1- الخطة المحفزة للنمو الاقتصادي للسنوات 2017-2020 ، التي أطلقتها الحكومة في عام 2017 .

2- رؤية الأردن 2025 التي تعكس الإطار المتكامل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

3- جوائز الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء، التي تشارك فيها المؤسسات من مختلف القطاعات بشكل دوري؛ لتحسين أدائها وتميزها.

بينما أرضيتها الثانية فهي التنمية البشرية ونتيجتها تصنيف الأردن في عداد الدول المرتفعة في مجال التنمية البشرية المقاسه بالصحة والتعليم والدخل، كما يظهر من تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما وتصنيف الأردن أيضا في عداد الدول المنخفضة في مجال الفقر المتعدد الأبعاد حسب ما تبين من معطيات التقرير العربي للفقر المتعدد الابعاد في المنطقة العربية لعام 2017 .

أما أرضيتها الثالثة فهي الحماية الاجتماعية لمن يعانون من اعتلال الصحة كالمصابين بالأمراض والأشخاص ذوي الإعاقة ومن وقع عليهم العنف الأسري، ومن فاتهم قطار التعليم، وفقراء الدخل. ففي الأردن تشير نتائج الدراسات بأن غالبية الاردنيين مؤمنين صحيا والبقية تحصل على الاعفاءات من أكثر من مصدر، مثل: الديوان الملكي الهاشمي والحكومة. كما أن الاشخاص ذوي الإعاقة الذين يشكلون ما نسبته 11% من السكان منهم 3% حالاتهم شديدة بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 لهم حقوق كفلها قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لسنة

2017 ، والأمر كذلك بالنسبة لضحايا العنف الأسري الذين كفل حقهم قانون الحماية من العنف الأسري لسنة 2017 . أما فقراء الدخل فصندوق المعونة الوطنية يرعاهم من خلال برنامج المعونة النقدية المتكررة، كما أن وزارة التنمية الاجتماعية ترعاهم من خلال برامجها، مثل: المساكن والأسر المنتجة.

فالحكومة شغلها الشاغل الحماية الاجتماعية للمواطنين ولديها في برنامجها التنفيذي سياسة لذلك مفادها تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية وتنمية مواردها.

أما اللاجئين السوريين فهم أيضا كان لهم نصيب من الخدمات، بدليل ما انفق عليهم، فوفقا لدراسات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فقد انفق على تداعيات أزمة اللجوء السوري 10.3 مليار دينار أردني.

بعض مؤشرات الحماية الاجتماعية في الأردن قبل وبعد أزمة اللجوء السوري:

1- بلغ المتوسط السنوي للأطفال المتخلى عنهم قبل تعرض الأردن لأزمة اللجوء السوري (الفترة 2003 - 2010) 76 طفلا وطفلة، أما بعد الأزمة(الفترة 2011-2014) فقد بلغ 100 طفلا وطفلة.

2- بلغ معدل الفقر قبل تعرض الأردن لأزمة اللجوء السوري(2010) 14.3% من السكان، أما بعد الأزمة فقد بلغ 20% بحسب تقديرات البنك الدولي.

3- بلغت نسبة التغير في عدد الجمعيات الخيرية المسجلة في محافظة المفرق قبل وبعد أزمة اللجوء السوري 275%.

4- قدر عدد الأطفال العاملين قبل تعرض الأردن لأزمة اللجوء السوري(2007) بحوالي 32 ألف طفل عامل، أما بعد الأزمة(2016) فقد قدر بحوالي 72 ألف طفل.

5- مستوى الفقر المتعدد الأبعاد وفق الأطفال بعد تعرض الأردن لأزمة اللجوء السوري، منخفض.

دور وزارة التنمية الاجتماعية في الحماية الاجتماعية قبل وبعد أزمة اللجوء السوري:

1. تسجيل الجمعيات بمعدل سنوي للفترة 2008-2016 بلغ 420 جمعية، علماً بأن العدد السنوي للجمعيات المسجلة قبل أزمة اللجوء السوري (سنة 2010) بلغ 304 جمعيات، أما بعد الأزمة فقد أصبح (سنة 2016) 604 جمعيات.
2. تنفيذ مشاريع لحماية الأطفال المعرضين للخطر بالتعاون مع اليونيسيف في الفترة 2015-2017 تركز على المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين السوريين ببرامج للدعم النفسي والاجتماعي وتنمية مهارات الحياة الاساسية والتعليم بنوعيه النظامي وغير النظامي.
3. تنفيذ مشروع لحماية الأطفال السوريين غير المصحوبين بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عام 2015 .
4. افتتاح دار للوفاق الأسري باريد في عام 2016 أكثرية متلقي خدماتها من السوريات وأطفالهن.
5. افتتاح دار كرامة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر في عام 2017 ، التي سبق لها أن حمت فتاة سورية قامت أسرتها بتزويجها 20 مرة.
6. التعامل مع انماط جديدة من قضايا الأحداث أكثرها لأطفال سوريين، ترتب عليها تنفيذ مشروع دار رعاية الأحداث الخطرين.

وبناء على ما تقدم يستنتج مايلي:

تأثرت نظم الحماية الاجتماعية في الأردن بأزمة اللجوء السوري، واستجابت لتلك الأزمة من خلال مؤسساتها التي تقدم خدماتها للجميع بما فيهم الأطفال.

اعداد المستفيدين من مشروع مكاني لشهر تشرين الثاني

البرنامج	اردني	سوري	جنسيات اخرى	المجموع
تلبية الحاجات الملحة للاطفال من خلال تعلم آمن ونوعي ومتكافئ الفرص في مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية	875	591	64	1530
توفير التدخلات الاجتماعية لحماية الاطفال الذكور والاناث في مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية	850	522	40	1412
توفير الفرص لليافعين للانخراط بشكل فعال في تدريبات مهارات الحياة الاساسية وصناعة القرار في مراكز تنمية المجتمع المحلي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية	530	306	2	838
المجموع	2255	1419	106	3780